الأمم المتحدة

E/CN.18/2013/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 February 2013
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة العاشرة

اسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير تجميعا وتلخيصا للمعلومات التي تطوعت بتقديمها ٥٥ دولة عما اتخذته من إجراءات وما أحرزته من تقدم نحو تنفيذ الصك المتعلق بالغابات وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات وعن إسهام الغابات وإدارتها المستدامة في بلوغ الأهداف

* E/CN.18/2013/1.

** تأخر صدور هذا التقرير بسبب الحاجة إلى تضمينه معلومات مستكملة.

040313 010313 13-22474 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، يستند هذا التقرير إلى البيانات المستمدة من التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ويقدم لمحة عامة عن الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والتي تشمل عقد حلقات عمل لبناء القدرات على إعداد التقارير الوطنية، والتحضير لاستخدام نموذج الإبلاغ المبسط في الدورة العاشرة للمنتدى، والاضطلاع بمشاريع رائدة لتنفيذ صك الغابات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – معلومات أساسية ٥

ثالثا – الجوانب الإجرائية ذات الصلة بالتقارير المقدمة إلى المنتدى في دورته العاشرة ٦

رابعا – موجز التقارير الوطنية المقدمة إلى المنتدى في دورته العاشرة ٧

ألف – لمحة عامة عن حالة تنفيذ الصك المتعلق بالغابات ٧

بـاء – الصك المتعلق الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات ٨

جيم – التقدم المحرز من منظور شامل لمختلف القطاعات ٢٢

خامسا – إسهام الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٧

سادسا – الاستنتاجات ٣٥

سابعا – التوصيات ٣٦

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استجابة للقرار ١/٧ لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وعلى وجه التحديد للفقرة ١ (ج) من مرفقه، التي تنص على أن يعقد المنتدى في كل دورة مناقشة عن تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (المشار إليه في ما يلي بعبارة ''الصك المتعلق بالغابات''). وطلب المنتدى من أمانته، في الفقرة ٣ من قراره المتعلق بتسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر، الذي اعتمده في دورته التاسعة، أن تضع نموذجا مبسطا للتقارير المتعلقة بتنفيذ صك الغابات والمقدمة إلى الدورة العاشرة للمنتدى وأن تركز على تقديم إفادات متوازنة عن الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، وذلك بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات (انظر E/2011/42).

٢ – وفي الفقرة ٤ من القرار، دعا المنتدى الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة إلى إنشاء ودعم مشاريع رائدة إضافية، ومواصلة دعم المشاريع الرائدة القائمة في غانا والفلبين وليبريا ونيكاراغوا في مجال تنفيذ الصك المتعلق بالغابات. كما شجع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي يمكنها تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات على تقديم تلك التبرعات لتمكين أمانة المنتدى في تقديم المساعدة الفعالة، بناء على طلبها، في إعداد التقارير الوطنية الطوعية. ودعا أيضا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى النظر في سبل مواصلة دمج عناصر الصك وأهدافه العالمية المتعلقة بالغابات في طلب المنتدى المتعلق بوضع نموذج مبسط للتقارير المقدمة عن حالة الغابات في العالم.

٣ – ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الوطنية الطوعية التي قدمتها ٥٥ دولة وفقا لنموذج التقارير الذي وضع بعد إجراء مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات والخبراء الدوليين في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وأُجريت تلك المشاورات بصورة مشتركة بين أمانة المنتدى ومنظمة الأغذية والزراعة في إطار حلقات عمل إقليمية[(١)] بمشاركة ٩٠ مركزا من مراكز التنسيق الوطنية التابعة للمنتدى المعنية بتقييم الموارد الحرجية من ٦٠ بلدا. والغرض من نموذج التقارير المتفق عليه هو تكملة عمليات الإبلاغ المتعلقة بالغابات وتوفير بيانات عن إسهام الغابات وإدارتها المستدامة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن هذا التقرير أيضا بيانات مستمدة من التقييمات العالمية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة لحالة الموارد

(١) نظّمت أمانة المنتدى بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة حلقات عمل عُقدت في بانكوك (١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ونيروبي (١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وغانا (٦-٨ شباط/فبراير ٢٠١٢)، وبيروت (١١-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، وسانتياغو (١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

الحرجية ومن المشاريع الرائدة في مجال تنفيذ الصك المتعلق بالغابات التي أنشأتها حكومتا ألمانيا واليابان والتي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة.

ثانيا – معلومات أساسية

٤ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة الصك المتعلق بالغابات، على النحو المبين في مرفق قرارها ٩٨/٦٢، تحقيقا للأغراض التالية: (أ) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على الصُعد كافة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على نحو فعال، وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات؛ (ب) زيادة مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية؛ (ج) توفير إطار للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني وللتعاون على الصعيد الدولي.

٥ – وفي الفقرة ٥ من الفرع الرابع من الصك المتعلق بالغابات (مرفق القرار ٩٨/٦٢)، أكدت الدول الأعضاء من جديد الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات والتزامها بالعمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل إحراز تقدم نحو بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، حددت الدول الأعضاء، في الفقرتين ٦ و ٧ من الفرع الخامس ٢٥ من التدابير والسياسات الوطنية و ١٩ من الإجراءات المتصلة بالتعاون الدولي وسبل التنفيذ من أجل تحقيق الغرض المتوخى من الصك. وتناولت في الفقرتين ٨ و ٩ مسألتي رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك الغرض وضرورة قيام الدول، على أساس طوعي، بتقديم تقارير وطنية عن تنفيذ الصك المتعلق بالغابات في إطار تقاريرها العادية التي تقدمها إلى المنتدى.

٦ – وبناء على ذلك، اتخذت البلدان إجراءات وأعربت عن اهتمامها المتزايد بالتعاون الخارجي لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ الصك المتعلق بالغابات. وفي هذا الصدد، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة تعمل على تحسين فهم البلدان للصك، وذلك بالتنسيق عن كثب مع أمانة المنتدى وبدعم من حكومتي ألمانيا واليابان. ودعمت المنظمة، بالتعاون مع حكومة ألمانيا ومرفق البرنامج الوطني للغابات، إنشاء مشاريع رائدة في مجال تنفيذ الصك في أربعة بلدان كان أولها في غانا في عام ٢٠٠٨. وبحلول عام ٢٠١١، أُنشئت ثلاثة مشاريع قُطرية رائدة في كل من الفلبين وليبريا ونيكاراغوا.

٧ – وأجرت بلدان المشاريع الرائدة الأربعة تقييمات لمدى تطبيقها للتدابير والسياسات الوطنية الـ ٢٥ المتفق عليها في الصك المتعلق بالغابات. وأُجريت تلك التقييمات بمشاركة

عدد كبير من مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والوطني. واستنادا إلى تلك التقييمات، حدد كل بلد من البلدان الرائدة عددا من السياسات والتدابير التي تقتضي اتخاذ إجراءات بشأنها على سبيل الأولوية، حسب المجالات التي يُعتبر فيها أداء البلد ضعيفا. وبدعم من المشروع، انخرطت تلك البلدان في أنشطة بناء القدرات وغيرها من الأنشطة التحفيزية المهمة لمعالجة الأولويات. ووضعت أيضا نظما لرصد تنفيذ الصك وتقييمه. وإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، قُدم دعم تقني ومالي إلى كل من زامبيا وسوازيلند والصين وغابون ومنغوليا ونيجيريا والهند، بعد أن أعربت تلك البلدان عن رغبتها في الحصول على الدعم لتنفيذ الصك[٢].

٨ - وفي عام ٢٠١٢، نظمت الصين والهند، بدعم تقني ومالي من منظمة الأغذية والزراعة، حلقات عمل وطنية لتنمية القدرات على تنفيذ صك الغابات ورصده. وأنشأت الصين ١٢ موقعا تجريبيا في شتى أنحاء البلد لتنفيذ الصك ورصده.

٩ - وتخطط زامبيا ونيجيريا لعقد حلقات عمل في مجال تنمية القدرات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة سوازيلند وغابون ومنغوليا في تنظيم حلقات عمل في مجال تنمية القدرات.

١٠ - واستنادا إلى تجارب البلدان الرائدة، صُمم نموذج تدريبي في مجال تنمية القدرات لإذكاء الوعي بالصك وتيسير تنفيذه ورصده على الصعيد الوطني. واستُخدم النموذج في خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات نظمتها أمانة المنتدى بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، يتوقع أن تعمل أمانة المنتدى والمنظمة على تعزيز التعاون مع البلدان على عقد حلقات عمل لبناء القدرات وإنشاء مشاريع تتعلق بتقديم التقارير وتنفيذ الصك.

ثالثا - الجوانب الإجرائية ذات الصلة بالتقارير المقدمة إلى المنتدى في دورته العاشرة

١١ - لدى إعداد هذا التقرير، تلقت أمانة المنتدى ٥٥ تقريرا مقدما من الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبنغلاديش، وبنما، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت لوسيا، وسلوفاكيا، وسري لانكا،

(٢) يمكن الاطّلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بهذه المشاريع الرائدة الأربعة على الرابط التالي: http://www.fao.org/forestry/nfp/78462/en/.

وسورينام، وسويسرا، والصين، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وليبريا، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودولة فلسطين[٣]. وهو أكبر عدد من التقارير يتلقاه المنتدى على الإطلاق[٤].

١٢ - ومن بين البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية، قدمت ١٠ بلدان فقط تقاريرها بحلول الموعد النهائي المحدد (وهو ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). وورد معظم التقارير بعد الموعد النهائي، وبعضها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتفاوتت تلك التقارير من حيث الحجم والتفاصيل. ولذلك، لم يكن لدى أمانة المنتدى متسع من الوقت لتحليلها تحليلا متعمقا وتلخيصها، ومن ثم ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير في ضوء هذه القيود. وينبغي اعتباره بمثابة استعراض عام لحالة تنفيذ الصك المتعلق بالغابات وبلوغ الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات.

رابعا - موجز التقارير الوطنية المقدمة إلى المنتدى في دورته العاشرة

ألف - لمحة عامة عن حالة تنفيذ الصك المتعلق بالغابات

١٣ - عزز اعتماد الصك المتعلق بالغابات في عام ٢٠٠٧ الالتزام العالمي بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة باعتباره مبدأ شاملا لسياسات الغابات على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء.

١٤ - ورغم مرور أكثر من ست سنوات على التفاوض على أحكام الصك واعتمادها، فإنها لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع إلى حد كبير وقد نُفذ العديد من الأنشطة والإجراءات التي أبلغت عنها البلدان عملا بتلك الأحكام. وفيما يخص رصد تنفيذ الأحكام والتدابير الواردة في الصك، تتبعت البلدان أيضا مسار التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات.

---

(٣) رغم أن الأمانة تلقت ٥٥ تقريرا، لم يكن اثنان منها محررين بالشكل الذي تقدم به التقارير إلى الدورة العاشرة للمنتدى. ولذلك، فإن المعلومات تستند إلى الردود المقدمة من ٥٣ بلدا. وقد تم، حيثما أمكن، تجميع المعلومات من جميع التقارير كما تم استخدامها في إعداد هذه الوثيقة.

(٤) جميع التقارير الوطنية متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى: http://www.un.org/esa/forests/reports-unff10.html.

١٥ - وبدأت البلدان تدرك شيئا فشيئا الاتفاقات الكاملة التي ينطوي عليها الصك والأهداف العالمية الأربعة المتوخاة منه، وباتت تأخذها في الحسبان عند تصميم سياسات الغابات وتنفيذها. وقد تجلى ذلك في مختلف نواتج الأنشطة التي ضطلعت بها أمانة المنتدى ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال تنفيذ صك الغابات والإبلاغ عنه من خلال مشاركة البلدان في الحلقات الإقليمية والاهتمام الذي أبدته بالمشاريع الرائدة. وبالإضافة إلى اللغات الرسمية الست المستخدمة في الأمم المتحدة، ترجمت البلدان التالية الصك المتعلق بالغابات إلى لغاتها الوطنية: أفغانستان (البشتوية والدارية)، وألبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وسري لانكا (السنهالية)، وسورينام، وفنلندا، وماليزيا، والهند، واليابان.

باء - الصك المتعلق الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات

الهدف العالمي ١: عكس مسار الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة غرس الغابات، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات

١٦ - أُحرز بعض التقدم فيما يخص عكس مسار الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على الصعيد العالمي. ووفقا للتقييم العالمي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، تُقدر مساحة الغابات في العالم بما يزيد قليلا عن ٤ بلايين هكتار، أي ما يمثل ٣١ في المائة من إجمالي مساحة اليابسة. ورغم تباطؤ معدل إزالة الغابات، فإنه لا يزال مرتفعا: من ١٦ مليون هكتار سنويا في تسعينات القرن الماضي إلى ما يُقدر بنحو ١٣ مليون هكتار في المتوسط سنويا خلال العقد الماضي. ولا تزال أمريكا الجنوبية وأفريقيا تسجلان أعلى معدلات من حيث إزالة الغابات وفقدان الغطاء الحرجي. وكان معظم الزيادة التي طرأت على مساحة الغطاء الحرجي في المناطق المعتدلة والشمالية، وهي زيادة نتجت بشكل رئيسي عن التشجير والتوسع الطبيعي للغابات.

١٧ - ويُقدر مجموع مساحة الغطاء الحرجي في الدول البالغ عددها ٥٥ دولة التي قدمت تقاريرها إلى الدورة العاشرة للمنتدى بنحو ١,٥ بليون هكتار، وهو ما يربو بقليل على ٣٧ في المائة من إجمالي المساحة الحرجية في العالم. وتشير البيانات المجمّعة من تقارير تلك البلدان إلى وجود اتجاه إيجابي نحو تحقيق الهدف العالمي ١، لأن مساحة الغطاء الحرجي في تلك البلدان زادت بنسبة ٠,٣ في المائة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وذلك وفقا للتقييمات العالمية لحالة الموارد الحرجية التي صدرت في تلك الفترة.

١٨ - ويتجلى التقدم المحرز في عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي من خلال ما اتخذته البلدان المبلغة من إجراءات عديدة ترمي إلى تحقيق الهدف العالمي ١. واتُخذ العديد من تلك

الإجراءات بموجب الالتزامات الدولية المتفق عليها بتيسير من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وتعد التطورات التي شهدتها البرامج والسياسات والتشريعات الوطنية المعنية بالغابات والتحسينات التي طرأت عليها بمثابة أمثلة واضحة على ذلك الاتجاه. ومنذ اعتماد الصك المتعلق بالغابات في عام ٢٠٠٧، بذل معظم الدول المبلغة (٤٦ دولة من أصل ٥٣ دولة) جهودا متضافرة ترمي إلى تعزيز تشريعاتها المتعلقة بالغابات، بما في ذلك إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة للغابات، دعما للإدارة المستدامة للغابات.

تعزيز الالتزام السياسي المتعلق بالإدارة المستدامة للغابات

١٩ - تبدت زيادة العناية والاهتمام بالغابات، على عدة مستويات، في مختلف التزامات البلدان المبلغة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وعلى الخصوص بوسائل منها وضع السياسات والتشريعات و/أو البرامج الوطنية المعنية بالغابات وتنقيحها. ووفقا للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، هناك ما يقرب من ٧٥ في المائة من غابات العالم تغطيها البرامج الحرجية الوطنية. وهذا الاتجاه تؤكده المعلومات المقدمة من البلدان المبلغة، حيث أبلغ ٧٥ في المائة من تلك البلدان عن وجود برامج وطنية معنية بالغابات، كما أبلغ حوالي ٩٠ في المائة منها بأن لها سياسات وقوانين وطنية متعلقة بالغابات.

٢٠ - ويتعزز التعاون القطاعي بين قطاع الغابات والقطاعات الأخرى ويزداد الاعتراف به كوسيلة حاسمة لتناول الأهداف الوطنية والدولية ذات الصلة بالغابات وتحقيقها. وأبلغت جميع الدول تقريبا (٥٠ من أصل ٥٣) بأن لها آليات مشتركة بين المؤسسات للتعاون بين القطاعات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. والقطاع الزراعي والقضايا المتصلة بتغير المناخ هما من المجالات التي أبلغت البلدان بأنها تحقق فيها معظم التعاون. وتشمل الإجراءات المبلغ عنها إنشاء لجان توجيهية مشتركة بين الوزارات وبين الوكالات، ومنتديات ومجالس استشارية تشكل قنوات للمشاركة يتناقش في إطارها أصحاب المصلحة ذوو الصلة. وأبلغت عدة بلدان عن استراتيجيات مشتركة بين الوزارات لإدارة الموارد الطبيعية بشكل عام، دون أن تقتصر على الموارد الحرجية تحديدا. وتشير التقارير المقدمة إلى أن مسائل الغابات أصبحت جزءاً من برنامج و/أو استراتيجيات أوسع نطاقا متعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

٢١ - وتشمل الإجراءات والتدابير التي تتخذها البلدان لتحقيق الهدف العالمي ١ ما يلي:

(أ) تطبق كندا الإدارة المستدامة للغابات وتقتضي بموجب القانون أن يتم بنجاح إعادة تجديد الأحراج في جميع الغابات العامة التي تُقطع أشجارها؛

(ب) سنّت ألمانيا قوانين على المستويين الاتحادي ودون الوطني تنص على الإلزام بالتشجير التعويضي في حالة تحويل الغابات أو تدهورها؛

(ج) منذ عام ٢٠٠٩، تنفذ الصين سياسات لمنح إعانات لدعم تشذيب الغابات وتشجيرها، وإنتاج البذور الجيدة. وتحقق الصين، من خلال التشجير وحماية الموارد الحرجية على نطاق واسع، نموا كبيرا للغطاء الحرجي، حيث ازدادت مساحة الغابات بما مجموعه ٤٠٠ ٦٨٨ ٦١ هكتار بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٢؛

(د) بدأت الهند برنامجا لزيادة الغطاء الحرجي من خلال نظم التشجير والزراعة الحرجية؛

(هـ) تقوم ليبريا حاليا بوضع وتنفيذ سياسة لإعادة التشجير؛

(و) وضعت ميانمار نظاما للمناطق المحمية وعملية جارية لخطط منح تراخيص الأخشاب من أجل عكس الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي والحد من تدهور الغابات؛

(ز) تنفذ اليابان مختلف العمليات لنقل التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية في مجال التشجير وإدارة الغابات. وقامت بتنقيح قانونها المعني بالغابات لدعم وإنعاش الغابات والحراجة، كما تنفذ تدابير لزيادة قدرة الغابات على خزن الكربون؛

(ح) تعمل نيبال على تنفيذ مختلف البرامج المتصلة بالغابات من أجل عكس اتجاهها إلى فقدان الغطاء الحرجي؛

(ط) ترمي النيجر إلى زيادة الغطاء الحرجي بنسبة تقارب ١٥ في المائة، وذلك من خلال خطتها الوطنية للغابات للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١؛

(ي) بدأت النرويج في عام ٢٠١٢ استراتيجية في مجال التشجير وزادت أنشطة إعادة التشجير، وحماية الغابات والأراضي الحرجية، وزيادة استخدام الطاقة الأحيائية، وزيادة استخدام الأخشاب كبديل لمصادر الطاقة ومواد البناء الأقل مراعاة للمناخ؛

(ك) أسفرت الاستراتيجية التي تتبعها جنوب أفريقيا في مجال التشجير عن تحديد ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الطبيعية المحتمل استخدامها لأغراض التشجير؛

(ل) تسعى توغو من وراء سياستها الوطنية الجديدة في مجال الغابات إلى تشجير ٥ ٠٠٠ هكتار من الغابات سنويا؛

(م) تزداد مساحة الغابات في أوكرانيا بنسبة سنوية تتراوح بين ٣٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ هكتار؛

(ن) أبلغ عدد من البلدان منها أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وسورينام، وغانا، وغيانا، وكوت ديفوار، وميانمار، والنرويج، ونيكاراغوا، واليابان بأن لها اتفاقات و/أو إجراءات ثنائية في مجال التشجير تتصل بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها الرشيدة

٢٢ - أجرت ثلاثة أرباع البلدان المبلغة تعديلات لتشريعاتها المعنية بالغابات منذ عام ٢٠٠٧. وبذلت البلدان جهودا كبيرة لمكافحة الاتجار غير المشروع في منتجات الغابات. وأكثر الإجراءات المبلغ عنها من بلدان من قبيل ألمانيا، وإيطاليا، وجامايكا، وغانا، وغيانا، وليبريا ترتبط بتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي مثل خطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات، ولائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بالأخشاب، واتفاقات الشراكة الطوعية بين الاتحاد الأوروبي والدول غير المنتمية إليه.

٢٣ - وقدمت عدة بلدان أمثلة على إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والتدابير المتخذة لتعزيز تجارة منتجات الغابات المشروعة. وأبلغت الولايات المتحدة عن قانون ليسي المعدل (٢٠٠٨) الذي يحظر تجارة الأخشاب والمنتجات النباتية التي يتم الحصول عليها بما يخالف القانونين المحلي والدولي. وسلطت الولايات المتحدة الضوء أيضا على مشاركتها مع فريق الخبراء المعني بقطع الأشجار غير المشروع والتجارة المتصلة به التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وتوقيعها لاتفاقات ثنائية مع العديد من الدول لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع. وأُشير أيضا إلى الدعم المقدم للفريق العامل المعني بالجريمة ضد الحيوانات والحياة البرية التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٢٤ - وأبلغت غانا عن وضع اللوائح المتعلقة بنظام ضمان المشروعية من أجل توجيه تنفيذ النظام وإصدار التراخيص في إطار خطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات. وبالمثل، أبلغت نيكاراغوا عن وضع آليات وإجراءات تنظيمية لمكافحة الاتجار غير المشروع في منتجات الغابات. أما سانت لوسيا وسري لانكا وميانمار، فأبلغت عن التعديلات التي أجرتها في الآونة الأخيرة على تشريعاتها المتعلقة بحماية الغابات.

٢٥ - وسلطت البلدان المبلغة الضوء أيضا على التعاون الثنائي في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، حيث أبلغت فييت نام، مثلا، عن تعاونها مع جمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا. وأبلغت نيبال عن إطلاق شبكة إنفاذ القوانين المتعلقة بالحياة البرية والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبدئها بذلك فصلا جديدا في التعاون الإقليمي في جنوب آسيا من أجل تعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالحياة البرية.

٢٦ - وأبلغت بلدان أخرى بأنها وضعت بروتوكولات لتحديد مشروعية الأخشاب الموجودة في الأسواق ومنتجاتها. ويخضع قطع الأخشاب في الفلبين، على سبيل المثال، للإلزام بالحصول على موافقة من الوكالات الحكومية؛ كما يجب الامتثال لأحكام اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. أما جنوب أفريقيا، فتقوم برصد ومراقبة الأخشاب المنقولة عبر حدودها، وفقا للاتفاقية. وتعمل بابوا غينيا الجديدة حاليا على وضع نظم للتعقب والتحقق، كما تطور اليابان تكنولوجيا رصد الغابات باستخدام البيانات الساتلية وتبادل المعلومات مع البلدان الشريكة لوضع نظام لتعقب الأخشاب/الجذوع. وتقدم اليابان أيضا الدعم المالي للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية في مجال أنشطة قطع الأشجار غير المشروع.

الهدف العالمي ٢: تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بطرق، منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات

الفوائد الاقتصادية للغابات

٢٧ - من وجهة نظر اقتصادية بحتة، ما زالت الأخشاب، ولا سيما الأخشاب الصناعية المستديرة، هي المصدر الرئيسي للدخل المستدام المتأتي من الغابات. ووفقا للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، بلغت القيمة الإجمالية لعمليات استخراج المنتجات الحرجية في عام ٢٠٠٥ ما مقداره ١٢١,٩ بليون دولار، وتمثل الأخشاب الصناعية المستديرة نسبة ٧١ في المائة منها، بينما تمثل المنتجات الحرجية غير الخشبية نسبة ١٥ في المائة، وحطب الوقود نسبة ١٤ في المائة. ووفقا لشعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة، بلغت قيمة صادرات العالم من جميع منتجات الأخشاب، بما في ذلك الأخشاب المستديرة والمنتجات المجهزة في عام ٢٠١١، نحو ٢٤٦ بليون دولار. ومع ذلك، فعلى الصعيد العالمي، تزداد المزايا الاجتماعية والبيئية للغابات أهمية، على النحو الذي يظهر في الحوارات الوطنية والدولية بشأن السياسات وفي التقارير الوطنية المتعلقة بالغابات.

٢٨ - وعلى الصعيد العالمي، تتراجع مساحة الغابات المخصصة لإنتاج الأخشاب المستديرة، باعتباره دالة أساسية، ببطء لكن بشكل مطرد، كما تتحول البلدان أكثر إلى المنتجات الحرجية المجهزة وشبه المجهزة لإنتاج المزيد من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة. وقد أسفر ذلك عن تحسين ظروف العمل المتصلة بالغابات.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، كانت هناك زيادة على الصعيد العالمي في مساحة الغابات في المناطق المحمية، وفي الغابات التي تدار لحفظ التنوع البيولوجي (ناهزت قرابة ٢ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠)

وفي الغابات التي تُدار لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية، التي تشكل حاليا نحو ٣,٧ في المائة من غابات العالم.

٣٠ - ولئن كان من اليسير تحديد حجم منتجات الأخشاب من الناحية الاقتصادية، فإن تحديد قيمة المزايا الاجتماعية والبيئية للغابات وحساب عائداتها يظلان تحديا بالنسبة لكثير من البلدان. ومع ذلك، كانت هناك في الآونة الأخيرة حالات تشير إلى التقدم المحرز نحو تحليل رأس المال الطبيعي من الناحية المحاسبية من أجل قياس إجمالي قيمة الأصول الطبيعية من خلال الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية مثلا. وفي هذا الصدد، وصف عدد من البلدان المبلغة الإمكانات التي يتيحها الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لتعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات. وأنشأ أكثر من ٣٠ في المائة من البلدان المبلغة (١٦ من أصل ٥٣) نوعا من آليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

٣١ - وتمكنت سبعة بلدان من تقديم أرقام تقديرية متعلقة بالدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. وأبلغت عن أعلى قيمة لعام ٢٠١٠ كل من كوستاريكا (١٠ بلايين دولار) واليابان (٣١٠ ملايين دولار). وأبلغت كوستاريكا عن برنامجها الوطني للدفع مقابل الخدمات الإيكولوجية الذي يُمول أساسا من الضرائب على الوقود. وبدأت معظم المقاطعات في اليابان تطبيق نظمها الضريبية المحلية لخلق فرص التمويل للإدارة المستدامة للغابات (الضريبة البيئية على الغابات). وأنشأت التشريعات الوطنية في نيكاراغوا نظام دفع مقابل الخدمات الإيكولوجية يتصل بالموارد المائية. أما البرتغال، فأبلغت أن لها اتفاقات طوعية للقطاع الخاص تتيح الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، ولكن لا توجد آلية مكرسة على صعيد المقاطعات. وأصدر رئيس الوزراء في فييت نام، في الآونة الأخيرة، أمرا تنفيذيا بوضع سياسة تتعلق بالدفع مقابل الخدمات الإيكولوجية، تركز في الوقت الحالي على محطات الطاقة المائية، والمياه، والسياحة البيئية. وقد وافقت بابوا غينيا الجديدة على وضع مشاريع نموذجية تدخل ضمن مشروع يُنفذ في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، الذي يؤكد على الحفظ الذي يتخذ من نظام تجارة انبعاثات الكربون سلعته الرئيسية.

٣٢ - وذكر العديد من البلدان أن هناك الكثير من التعاريف ومنهجيات التقييم والدراسات المتعلقة بالدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، ولكن لا توجد أي شروط و/أو منهجيات متفق عليها دوليا بشأنه. وبالإضافة إلى ذلك، ترد البيانات على المستوى الوطني متفرقة. وأبلغت البلدان في أغلب الأحيان بأن خطط الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية تشمل التعويض عن القيود المتفق عليها بشأن استخدام الأراضي، والضرائب

البيئية، والخطط ذات الصلة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

٣٣ - ووضعت النمسا عقود تعويض متعلقة بالغابات في المناطق المحمية تبرم بين الوزارة الاتحادية للزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه وملاك الغابات من القطاع الخاص. وفي الوقت الراهن، هناك ١٩٩ عقدا بقيمة تعويض سنوية إجماليها ١,١ مليون دولار. أما في ألمانيا، فالمسؤولية عن التدابير المتعلقة بالدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية مخولة للولايات الاتحادية، لكن البيانات غير متاحة على هذا المستوى. وتستكشف كندا مجموعة شاملة من الخدمات التي تتيحها الطبيعة، بما في ذلك الغابات، من أجل ربطها بالمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وبالقرارات في مجال الإدارة.

٣٤ - وأبلغت أوكرانيا بأن الوكالة المعنية بالموارد الحرجية التابعة للدولة تعمل على إدخال مفهوم إدارة الغابات ''كجزء من الطبيعة'' الذي يرمي إلى زراعة الغابات المختلطة الأنواع والأعمار المتسمة بقدر أكبر من الإنتاجية والثبات، وزيادة استخدام تجديد الأحراج بالقطع التدريجي القائم على تقنيات القطع المراعية للبيئة.

٣٥ - وأبلغت اليابان عن عدد من التدابير المؤسسية والإدارية الرامية إلى تعزيز مزايا الغابات، من قبيل إنشاء هيئات إدارة الغابات ذات الكفاءة والاستقرار، ووحدات تنسيق وتوحيد عمليات الحراجة، ونظم إدارة الغابات القليلة التكلفة القائمة على مزيج من شبكات الطرق الغابوية واستخدام آلات الحراجة ذات الأداء العالي وتطوير الموارد البشرية في قطاع الحراجة.

سبل معيشة السكان المعتمدين على الغابات

٣٦ - شملت الإجراءات التي أبلغت عنها البلدان لبلوغ الهدف العالمي ٢ برامج ومشاريع وأنشطة أخرى تفيد المجتمعات المحلية في الغابات و/أو إيجاد فرص عمل في المشاريع الصغيرة القائمة على الغابات. ونظرا إلى الطابع اللامركزي لقطاع الغابات، فإنه يوفر فوائد لأولئك الذين غالبا ما يكونون أشد الفئات ضعفا واحتياجا، وهم سكان الريف. وقد قام العديد من الحكومات بوضع برامج ونظم وخطط تعزز تمكين سكان الريف والقضاء على الفقر، وتُعد الغابات جزءا من تلك الحافظة.

٣٧ - وهناك تزايد في الاعتراف بدور الغابات والإدارة المستدامة للغابات في مكافحة الفقر. وقد نقح ما يقرب من نصف الدول المقدمة للتقارير (٢٥ من أصل ٥٣ دولة) خططها واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر من أجل إدماج عناصر الإدارة المستدامة للغابات، بهدف توفير المنافع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية والمجتمعات

المحلية. وذكرت ثلاثة أرباع الدول المقدمة للتقارير (٤٠ من أصل ٥٣ دولة) أن برامجها الوطنية للغابات، والسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بها قد ساهمت في القضاء على الفقر.

٣٨ - وفي السنوات القليلة الماضية، أنشئت ٦٠٠ من المشاتل المترلية التي يعمل فيها أفراد المجتمعات الريفية في أفغانستان. وأطلقت غانا برنامجا وطنيا لزراعة الغابات بغرض تنفيذ هدف زراعة ١٠ ٠٠٠ هكتار في السنة، وذلك بغرض توفير فرص العمل لـ ١٠ ٠٠٠ شخص في المناطق الريفية. ومن أجل التعجيل بالتشجير وزيادة الغطاء النباتي وتحسين الظروف البيئية في المناطق الريفية، أطلقت الصين مشروعا لإعادة الأراضي الزراعية إلى غابات، استفاد منه ما يربو على ٣٢ مليون أسرة معيشية ريفية، أو ١٢٤ مليون مزارع، وقدمت إعانات شكلت ١٥ في المائة من دخل الأسرة المعيشية الريفية في المتوسط.

٣٩ - ووضعت جنوب أفريقيا برامج ناجحة لصغار أصحاب الغابات، ونفذتها، ونتيجة لذلك، يزداد عدد صغار مزارعي الغابات كل عام بحوالي ٢ ٠٠٠ مزارع جديد.

٤٠ - وأشار أكثر من ٩٠ في المائة من الدول المقدمة للتقارير (٤٩ من أصل ٥٣ دولة) إلى أن القانون يعترف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بصفتهم مستخدمين للغابات، وإلى أن الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية تستفيد من السلع والخدمات التي تنتجها الغابات.

٤١ - وتدعم السياسات والممارسات القائمة في مجال الغابات التي تملكها الدولة المجتمعات الريفية المتاخمة للغابات، وتستفيد تلك المجتمعات من تلك السياسات والممارسات، بدرجات متفاوتة. وتشارك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة موارد الغابات في كثير من الأحيان. وقد حدث تحول تدريجي في دور إدارات الغابات من الدور التقليدي بوصفها حارسا إلى نهج أكثر تشاركية في حماية الغابات وصونها وتنميتها. وعلى سبيل المثال، ففي بنغلاديش والفلبين ودولة فلسطين ومدغشقر ونيبال، تشارك المجتمعات المحلية في حماية التنوع البيولوجي في الغابات وفي الانتفاع بالغابات من أجل كسب أرزاقهم.

٤٢ - وتستفيد المجتمعات المحلية في ألبانيا من الصندوق الوطني للكربون الحيوي، استنادا إلى أنشطة إعادة التحريج وإعادة تأهيل الغطاء النباتي. وتتبع غرينادا نهجا يتمثل في تيسير فرص كسب العيش المستدامة التي توفرها مناطق الغابات المحمية، دون استنزاف الموارد الطبيعية. وشددت غانا ومدغشقر على دور الغابات في أنشطة السياحة البيئية.

٤٣ - وقدمت جامايكا وفيتنام وكوت ديفوار وميانمار والهند تقارير حول برامج لتحقيق استقرار سبل كسب العيش، وتحقيق الأمن، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من الغابات و/أو في المناطق النائية.

٤٤ - وأبلغت تركيا عن تقديم الدعم للقرويين في الغابات وسبل معيشتهم من خلال توفير قروض فردية وتعاونية. وقد تم حتى الآن تقديم قروض تربو قيمتها على بليون دولار إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ أسرة.

الهدف العالمي ٣: تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي بها غابات تدار على نحو مستدام، وكذلك زيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام؛

حماية الغابات

٤٥ - وفقا للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، بلغت مساحة الغابات في المناطق المحمية في جميع أنحاء العالم حوالي ٤٦٠ مليون هكتار، أي ما يعادل ١٢,٥ في المائة من مساحة الغابات في العالم. وقد زادت مساحة الغابات في المناطق المحمية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ بمقدار ٩٤ مليون هكتار.

٤٦ - وتعكس تقارير البلدان المبلغة وجود اتجاه متزايد نحو حماية المناطق الحرجية بين تلك البلدان، والتي تشكل المناطق المحمية فيها نحو ١٣ في المائة من إجمالي مساحة الغابات. وقد طرأت زيادة نسبتها ٤,١٦ في المائة على الغابات في المناطق المحمية في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.

٤٧ - وأفادت بلدان كثيرة بأنها سنت تشريعات جديدة أو أدخلت تعديلات على التشريعات القائمة المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية و/أو إنشاء نظم جديدة للحماية.

٤٨ - وأفاد العديد من البلدان، مثل ألبانيا وأوكرانيا وسورينام وغانا وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) وميانمار ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا واليابان، عن زيادة المناطق المحمية التي تضم الغابات، وقدم عديد منها أهدافا كمية لزيادة تلك المناطق ومواعيد زمنية لتحقيق تلك الأهداف.

٤٩ - وأبلغت كندا عن زيادة عدد الغابات المحمية ومساحتها الإجمالية. وفي عام ٢٠١١، شملت الحماية نسبة ٩,٩ في المائة من مساحة الأراضي الكندية. وفي السنوات العشرين الماضية، ازداد إجمالي المساحة المحمية بنسبة ٩٥ في المائة، بينما ازداد بنسبة ١٩ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وتقدر المساحة المحمية في إطار الولاية القضائية الاتحادية بما يربو على ٥٠ مليون هكتار، أي بزيادة قدرها ٤٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وهذه المساحات تشمل الغابات، ولكن ليس على سبيل الحصر.

٥٠ - وأفادت النيجر بتخصيص ١٤,٣ في المائة من أراضيها كمناطق محمية. وخصصت حكومة ليبريا ٣٠ في المائة من الغطاء الحرجي في البلاد للحفظ. وفي أعقاب التعهد المعقود في إطار حملة مبادرة ''التحدي الكاريبي''، ذكرت غرينادا أن حكومتها قررت حماية ٢٥ في المائة من العينات الممثلة للنظم الإيكولوجية البحرية والبرية بحلول عام ٢٠٢٠. وأنشأت ألمانيا صندوق الغابات والمناخ لتعزيز تكيف الغابات مع تغير المناخ، ووضعت استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي، وذلك بهدف تجنيب ٥ في المائة من مساحة الغابات.

٥١ - وجميع الغابات في ألمانيا وفنلندا إما أنها محمية أو تُدار وفقا لمبادئ الإدارة المستدامة للغابات. وبالمثل، تم تحديد مناطق جميع الغابات في مدغشقر بحيث تدرج ضمن نظام المناطق المحمية أو تدار بموجب الإدارة المستدامة للغابات.

٥٢ - وطبقت فنلندا والنرويج والولايات المتحدة نظما للحماية الطوعية لمناطق الغابات المحمية في الغابات المملوكة للقطاع الخاص، مثل برنامج التنوع البيولوجي للغابات في جنوب فنلندا أو برنامج محميات الغابات السليمة في الولايات المتحدة.

٥٣ - وأفادت إسرائيل وتركيا وقبرص وكوت ديفوار والولايات المتحدة بأنها وضعت لوائح جديدة و/أو أدخلت تعديلات على الأنظمة القائمة فيما يتعلق بالأراضي المحمية. وذكرت جامايكا وسانت لوسيا وسورينام وغواتيمالا وغيانا والفلبين وليبريا ومدغشقر ونيكاراغوا والولايات المتحدة واليابان، أنها وضعت برامج جديدة تهدف إلى تحسين حماية الغابات.

٥٤ - وأفادت البرتغال ونيكاراغوا ودولة فلسطين باتخاذ إجراءات تركز على الوقاية من حرائق الغابات. وقدمت إسرائيل وتركيا والفلبين والمملكة العربية السعودية تقارير عن الأنشطة المرتبطة بإنفاذ قانون الغابات.

٥٥ - وأنشأت نيجيريا عددا من المناطق المحمية المصممة خصيصا للحفاظ على الغابات. ولكن، في الوقت نفسه، ونظرا لعدم وجود مبادئ توجيهية عملية وخطط إدارية لتنظيم الأنشطة البشرية في تلك المناطق، ذكر ذلك البلد أن التقدم المحرز في مجال الحفظ كان بطيئا.

التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات

٥٦ - طُلب إلى الدول في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ تقديم تقارير عن مساحات الغابات المندرجة في إطار الإدارة المستدامة للغابات. وفي ظل عدم وجود منهجية متفق عليها دوليا بشأن كيفية تقييم الإدارة المستدامة للغابات، كانت تلك ممارسة تجريبية قدمت فيها البلدان أفضل ما هو متاح لها من بيانات مع التعاريف والمؤشرات الوطنية

المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. وقدم ما مجموعه ١٠٤ بلدان، تضم ٦٢ في المائة من غابات العالم، تقارير عن تقديرات المناطق التي تندرج ضمن الإدارة المستدامة للغابات لعام ٢٠١٠.

٥٧ - وكان هناك العديد من الاتجاهات الإيجابية على الصعيد العالمي، وخاصة في السنوات العشر الماضية، ولكن ما زالت هناك اتجاهات سلبية على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وفي حين أن مساحة الغابات المزروعة قد زادت وأن جهود الحفظ آخذة في الارتفاع، لا تزال مساحة الغابات الأولية مستمرة في التدهور، حيث تعاني هذه الغابات من الإفراط في استخدامها أو يجري تحويلها لاستخدامات أخرى.

٥٨ - وهناك مؤشر يمكن استخدامه لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وهو مساحة الغابات التي تشملها خطط للإدارة. وفي تقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، أفاد ١٢١ بلدا بأن نحو ١,٦ مليار هكتار من الغابات تشملها خطط للإدارة (حوالي ٥٢ في المائة من إجمالي مساحة الغابات). ويمكن الافتراض أن هذا الرقم قد يكون أعلى بكثير بالنظر إلى أن بعض البلدان لم تقدم تقاريرها. وخلال السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه واضح لزيادة مساحة الغابات التي تشملها خطط للإدارة.

٥٩ - ويتبدى هذا الاتجاه أيضا في التقارير الوطنية. وتعد مساحة الغابات المندرجة ضمن خطط الإدارة بين البلدان المقدمة للتقارير أعلى من ذلك بقليل، أي نحو ٥٤ في المائة من مجموع مناطق الغابات التي وردت في التقارير.

٦٠ - وتم ربط العديد من الإجراءات التي أبلغت عنها البلدان بشأن تحقيق الإدارة المستدامة للغابات والتقدم المحرز نحو الهدف العالمي ٣ بإصدار الشهادات الحرجية وزيادة الغابات المعتمدة. وعلى الصعيد العالمي، جرى إصدار شهادات لـ ٧,٦ في المائة من الغابات المعتمدة (مركز إصدار الشهادات الحرجية لعام ٢٠٠٨)، وتشهد هذه العملية نموا سريعا. والنظامان الرئيسيان لإصدار الشهادات الحرجية هما المجلس الأوروبي لإصدار الشهادات الحرجية (٢٤٧ مليون هكتار) ومجلس رعاية الغابات (١٦٨ مليون هكتار).

٦١ - وأشار قرابة النصف من الدول المقدمة للتقارير (٢٦ من ٥٣ دولة) إلى وجود مناطق بها غابات معتمدة، ومعظمها تندرج ضمن نظامي إصدار الشهادات الرئيسيين المذكورين أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أستراليا تقريرا عن هيئة المواصفات القياسية للغابات الأسترالية، المحدودة، وقدمت اليابان تقريرا عن مجلس النظم الإيكولوجية الخضراء المستدامة.

٦٢ - وفي أستراليا، فإن معظم الغابات الأصلية العامة المخصصة للاستخدام المتعدد الأغراض معتمدة. وتؤدي خطط إصدار الشهادات الحرجية دورا هاما في الإدارة المستدامة

للغابات بالنسبة إلى الغابات العامة والخاصة، والغابات والمزارع المحلية الصغيرة، وتشمل ملكيات صغيرة (أقل من ١٠ هكتارات) وكبيرة (أكثر من ٣ ملايين هكتار). وبلغت مساحة الغابات المعتمدة في كندا ١٥٠ مليون هكتار في نهاية عام ٢٠١١. وهذه هي أكبر منطقة تشملها خطط إصدار الشهادات من جهة خارجية (هيئة المواصفات الكندية ومجلس رعاية الغابات ومبادرة الحراجة المستدامة) في العالم، وتمثل نحو ٤٠ في المائة من مساحة الغابات المعتمدة في العالم.

٦٣ - وشارك قطاع الغابات في جنوب أفريقيا في مبادرة وطنية لوضع مواصفات قياسية لإصدار الشهادات في جنوب أفريقيا ليعتمدها مجلس رعاية الغابات. وقدم مشروع المواصفات القياسية إلى مجلس رعاية الغابات وفقا للمبادئ والمعايير القائمة. وأنشئت لجنة لإصدار الشهادات للأخشاب في ميانمار. وأصدر مجلس رعاية الغابات شهادات لمزارع أشجار الكافور في المغرب، وتجري حاليا عملية الاعتماد، وتم تشكيل فريق وطني لتنفيذ أعمال تعديل معايير المجلس ومؤشراته لتلائم الظروف المحلية.

٦٤ - ومن الأهداف الأكثر طموحا في استراتيجية فييت نام لتنمية الغابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ إصدار شهادات لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مناطق الإنتاج في الغابات، أي ما يعادل مليون هكتار، بحلول عام ٢٠٢٠. وأبلغت ألمانيا عن استخدام سياسات المشتريات العامة لضمان أن منتجات الغابات مستمدة من غابات تدار بطريقة مستدامة.

الهدف العالمي ٤: عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة وجديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات

تمويل الإدارة المستدامة للغابات

٦٥ - أُفيد بأن التمويل المحلي العام هو المصدر الرئيسي لتمويل الغابات. وأكد أكثر من ٩٠ من البلدان التي قدمت تقارير أن لها ميزانيات حكومية مخصصة للغابات. وذكر نصف تلك البلدان أن تمويل الغابات يمتد إلى قطاعات أخرى. والقطاعان الرئيسيان اللذان يحصلان على تمويل الغابات هما حفظ الطبيعة والزراعة، تليهما قطاعات تغير المناخ والمياه والطاقة. وأوردت بضعة بلدان أيضا قطاعي التعليم والتنمية الريفية. وأشارت عدة بلدان إلى أن قطاع الغابات يحظى بتمويل مستقل عن الميزانيات السنوية لحكوماتها.

٦٦ - وتمكن أكثر من نصف البلدان التي قدمت تقارير (٥٣ في المائة) من زيادة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات زيادة ملموسة، وفي حال أربعة من هذه البلدان (أفغانستان وسورينام والصين ونيبال) فاقت الزيادة نسبة ١٠٠ في المائة.

٦٧ - وأشارت بلدان كثيرة إلى أن تخفيض الميزانيات الحكومية في جميع القطاعات يشكل العقبة الرئيسية التي تواجه تمويل الغابات. ولما كان التمويل العام هو مصدر معظم ميزانية الغابات، فإن قطاع الغابات يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. ومن العقبات الشائعة الأخرى التي ذكرها العديد من البلدان ضعف القدرة المؤسسية على الاستفادة من التمويل بشكل فعال. وأصبحت القضايا المتعلقة بالغابات أكثر تشتتا وتأثرا بعوامل مختلفة من أي وقت مضى. وأبلغت بعض البلدان النامية أن ضعف التآزر بين المؤسسات وعدم وجود نهج/آليات مركزة ومنسقة يمثلان المشكلتين الأكبر في ضمان التمويل. وتشمل العقبات الأخرى عدم إيلاء اهتمام سياسي لهذه القضية بسبب سوء تقدير قيمة المساهمة الكاملة لقطاع الغابات (جميع السلع والخدمات) في الاقتصادات الوطنية، وعدم استقرار حيازة الأراضي الذي يقف حائلا دون الاستثمارات الخاصة، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالحصول على الأموال على الصعيد الدولي، وتناقص التمويل الوارد من المصادر الدولية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، كان ١٥ بلدا من بين البلدان التي قدمت تقارير من البلدان المانحة و ٢٦ بلدا من البلدان المستفيدة (لم يحدِّد ١٢ بلدا وضعها). والبيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية شحيحة فيما يبدو. إذ لم يتمكن سوى ٧ بلدان من توفير بيانات عن المساعدة المتعلقة بالغابات لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١. ومن بين البلدان المانحة التي قدمت تقارير، زادت خمسة بلدان من المساعدة التي تقدمها وخفضتها أربعة بلدان. فقد زادت كندا والنرويج مساعدتهما الإنمائية الرسمية لقطاع الغابات بأكثر من ١٠٠ في المائة. ومن الصعب استخلاص أي استنتاجات بشأن الاتجاهات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية استنادا إلى هذه المعلومات المحدودة. ويبدو أنه لا تتوافر بيانات متسقة على الصعيد القطري بالنسبة لقطاع الغابات.

٦٩ - وقدم العديد من البلدان المانحة معلومات عن التمويل والتبرعات العينية لصالح البرامج ذات الصلة بالغابات، حيث وُجه العديد منها إلى الغابات وصناديق تغير المناخ/الكربون. فعلى سبيل المثال، تشكل المبادرة الدولية للحد من انبعاثات كربون الغابات التي تبلغ قيمتها ٢٧٣ مليون دولار أسترالي مساهمة رئيسية في العمل العالمي في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعززة)، وتهدف فرنسا إلى حشد مبلغ ٢٥٠ مليون يورو لمكافحة إزالة الغابات بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ. وأبلغت سويسرا عن مساهمة قدرها ١٧ مليون فرنك سويسري في مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي. وبالمثل، قدمت كندا مساهمة قدرها ٤١,٧٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة كبداية سريعة لتوفير التمويل في مجال تغير المناخ من أجل دعم العمل المتعلق بتغير المناخ في البلدان النامية في مجال الغابات والزراعة.

٧٠ - ويبلغ مستوى مساهمة فنلندا في تمويل التنمية الدولية في مجال الغابات ما يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ الإنفاق الفعلي ٣١,٥ مليون يورو في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يبلغ نحو ٤٥ مليون يورو عام ٢٠١٢. ومنذ عام ٢٠٠٧، تواصل ألمانيا زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لحفظ الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية وستبقي هذه المساعدة في مستوى ٥٠٠ مليون يورو سنويا. وبلغ مستوى الصندوق الأخضر لليابان، الذي يتألف من تبرعات مقدمة من الأفراد والجماعات والمنظمات والشركات والذي أنشئ من أجل تشجيع الإدارة المستدامة للغابات، ٢,٥ مليون ين في عام ٢٠١٠.

٧١ - وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد تركزت الجهود الرامية إلى زيادة الموارد المالية المخصصة لإدارة الغابات على الصعيدين المحلي والدولي على الاستفادة من الشراكات والتمويل بين القطاعين العام والخاص. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت برنامجا ثنائيا جديدا للمناظر الطبيعية المستدامة في إطار وكالة التنمية الدولية، وقامت باستثمارات جديدة في آليات التمويل المتعدد الأطراف، كجزء من تعهد دولي بدعم حفظ الغابات على الصعيد الدولي وللمبادرة المعززة.

٧٢ - وأبلغت البلدان المستفيدة عن الترتيبات المالية المحلية المتعلقة بالغابات والمساعدة الإنمائية الرسمية. وحشدت غانا جانبا كبيرا من المساعدة الإنمائية الأجنبية المباشرة لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وساهم ذلك في زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية على مر السنين. وفي إطار المبادرة المعززة الحالية، تحقق نجاح باهر في تعبئة مزيد من التمويل لدعم الإدارة المستدامة للغابات، لا سيما عن طريق التصدي لتدهور الغابات وإزالتها. وفي سورينام زاد التمويل الحكومي للإدارة المستدامة للغابات خلال السنوات الأربع الماضية. ورغم عدم توافر أرقام رسمية، تشير آراء الخبراء إلى أن الاستثمار الأجنبي الخاص في مجال الإدارة المستدامة للغابات قد تزايد خلال تلك الفترة في سورينام، في حين انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في فييت نام أيضا.

٧٣ - وفيما يلي أمثلة على مختلف الإجراءات المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات:

(أ) في عام ٢٠١١ وحده، جمع صندوق جماعة مستخدمي الغابات المجتمعية في نيبال ما يعادل ١١,٧ مليون دولار من إيرادات الغابات؛

(ب) قطاع الغابات في نيكاراغوا مشمول الآن بالبرامج الائتمانية لمصرف Banco Prouzcamos التي توفر موارد إضافية تبلغ ١,٧٥ مليون دولار لإنشاء المزارع الحرجية وإدارتها، والإدارة المستدامة للغابات، والغابات المجتمعية؛

(ج) تقوم الهيئات المعنية بالغابات في بابوا غينيا الجديدة بوضع إطار لإعادة توجيه العائدات الحرجية من قبيل ضرائب على الصادرات ورسوم وضرائب على الشركات تسدد إلى هيئة الغابات. وستستخدم هذه الإيرادات لتمويل تحسين الأنشطة المتعلقة بإدارة الغابات، مع توفير الفائض كعائد للحكومة؛

(د) في عام ٢٠٠٩، قرر رئيس نيجيريا أن تُستخدم نسبة ٦٠ في المائة من حصة الحكومة في صندوق إيكولوجي لإعادة التحريج على نطاق واسع في البلد؛

(هـ) في عام ٢٠١١، اعتمدت توغو برنامج عمل وطنيا مع استراتيجية لتمويله؛

(و) يدعم القطاع الخاص تمويل الإدارة المستدامة للغابات ومبادرات الخضرنة في جنوب أفريقيا؛

(ز) في أوكرانيا، يُضطلع بأنشطة الإدارة المستدامة للغابات ضمن مصادر ميزانية الدولة والمحلية، بما في ذلك الإيرادات المستمدة من الأخشاب والمنتجات والخدمات الخشبية.

٧٤ - وفي أفغانستان، قدمت الوكالات والمنظمات المانحة مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة التمويل الرئيسي لتخطيط وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للغابات. وتعتمد غابات كوت ديفوار على ميزانية الدولة وتمويل الشركاء الخارجيين (ألمانيا أساسا). وأبلغت ميانمار أن المشاريع ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات تتلقى المساعدة من خلال الدعم المالي والتقني المقدم من اليابان والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية وجمهورية كوريا. وتقوم المملكة العربية السعودية حاليا بتنفيذ مشروع للحراجة بواسطة تمويل ومساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٣,٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٦).

جيم - التقدم المحرز من منظور شامل لمختلف القطاعات

بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٧٥ - لا تزال تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا يشكلان تحديا جسيما أمام العديد من البلدان، ويجري بذل جهود لمواجهة تلك التحديات داخليا وبتعاون من الخارج. فقد أبلغ

أكثر من نصف البلدان التي قدمت تقارير أنها لا تحظى بما يكفي من القدرة والتكنولوجيا لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. والتحدي الأكثر شيوعا بين هذه البلدان هو عدم توافر الموارد البشرية إلى جانب الافتقار إلى الموظفين المتخصصين ذوي المهارات في مختلف الميادين. وأبلغت سورينام أن هناك نقصا هيكليا في القدرات التقنية الشخصية ذات الصلة بالغابات على جميع المستويات في البلد، وأن الافتقار إلى متخصصين محترفين في مجال الغابات يشكل عقبة تمنع معظم الشركات العاملة في قطاع الغابات من تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات كما ينبغي، وأن الطلاب لا يهتمون بالعمل في قطاع الغابات. وردد العديد من البلدان هذه الرسالة. وأبلغت بلدان أخرى عن وجود عقبات منها عدم توافر التكنولوجيا اللازمة لرصد الغابات وجردها، وعدم وجود منهجيات لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي ودفع تكاليفها، وضعف الحوكمة، والافتقار إلى التمويل.

٧٦ - وتشارك قرابة ٨٠ في المائة من البلدان التي قدمت تقارير بعمليات نقل التكنولوجيا ذات الصلة. وحدد ما مجموعه ١٨ بلدا نفسها كبلدان مانحة وحدد ٣١ بلدا نفسها كبلدان متلقية للتكنولوجيا ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات. واتخذت عمليات نقل التكنولوجيا أشكالا مختلفة من قبيل المشاريع المتعددة الأطراف، وتبادل الخبراء، والتدريب الذي تشارك فيه المنظمات الدولية والبلدان المانحة. وشملت المواضيع التي جرت الإشارة إليها بصورة متكررة نظم رسم الخرائط والرصد والجرد المتعلقة بالغابات، وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد، والمشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل الغابات وإعادة التحريج، والتكنولوجيات في مجال زيادة مخزون الكربون، والتصحر والحراجة المجتمعية/النهج القائمة على المشاركة.

٧٧ - وأبلغت ثلاثة أرباع البلدان أن لديها أشكالا مختلفة من الحوافز للتشجيع على تحسين تكنولوجيات الإدارة المستدامة للغابات. وأفاد بعض البلدان مثل سانت لوسيا وسويسرا والصين وغابون وغانا واليابان بأن لها حوافز مختلفة منها نظم منح الشهادات، والإعفاءات الضريبية والإعانات، والقروض المنخفضة الفوائد. غير أن نظم منح الشهادات تبدو عموما أكثر أنواع الحوافز شيوعا لدى البلدان.

٧٨ - وذكرت فرنسا والهند أن معاهد بحوث معينة شاركت في تحسين التكنولوجيات وتوفر التدريب على الإدارة المستدامة للغابات. ولتمويل التكنولوجيات الجديدة والابتكارات التكنولوجية والبنى التحتية للابتكارات التكنولوجية، أنشأت نيكاراغوا صندوقا خاصا لتنمية قطاع الغابات. وأبلغت بابوا غينيا الجديدة أن حكومتها لا تفرض ضريبة على منتجات الأخشاب المجهزة. وتعفى من الضرائب أي معدات مستوردة من خارج البلد لأغراض تجهيز الأخشاب.

٧٩ - وفي الفلبين، يوفر مصرف التنمية قروضا منخفضة الفوائد لتنمية زراعة الغابات ويقدم مجلس الاستثمارات حوافر لمستثمري القطاع الخاص المهتمين بالدخول في اتفاقات إدارة الغابات الصناعية. وتعفى من رسوم الغابات المنتجات المتأتية/المستمدة من المزارع المشمولة بالاتفاقات، وهي رسوم تفرض على الصناعات وتدفع للحكومة الوطنية عن كل متر مكعب من الخشب أو عن أي منتج آخر من منتجات الغابات.

مشاركة أصحاب المصلحة

٨٠ - أفادت جميع البلدان تقريبا (٩٧ في المائة) بأن لديها برامج لإشراك أصحاب المصلحة في صياغة السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات والتخطيط لهذه السياسات وتنفيذها. وأبلغت الأغلبية الساحقة من البلدان أن لديها برامج من هذا القبيل على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي. وقدّم العديد منها وصفا دقيقا للآليات والنظم والتشريعات القائمة المتعلقة بمشاركة عامة الناس في بلورة وتنفيذ السياسات المتصلة بالغابات وخطط إدارة الغابات.

٨١ - وأبلغت العديد من البلدان بأنها تنتهج خططا شبيهة بخطة إيطاليا معتبرة أن خطة الإدارة الإقليمية للغابات هي أنسب أداة إدارية عند النظر في استدامة العلاقة بين الإنسان والغابات ولضمان حماية مصالح المجتمعات المحلية إزاء الغابات. واعتبرت الفلبين مشاركة عامة الناس أداة محورية لنجاح تنفيذ ومتابعة الإدارة المستدامة للغابات. وفي بنغلاديش، حدث تحوُّل تدريجي خلال العقدين الماضيين من دور الوصاية التقليدية الذي كانت تضطلع به إدارة شؤون الغابات إلى نهج يقوم على مشاركة مكثَّفة لحماية الغابات والحفاظ عليها وتنميتها.

٨٢ - وأبلغت قبرص عن إنشاء هيئة استشارية معنية بالغابات تضم ممثلين عن عدة منظمات ووكالات حكومية وغير حكومية. وينص قانون الحراجة الحالي الساري في بابوا غينيا الجديدة على أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركة في حصاد وإدارة الموارد الحرجية الوطنية في البلد. وفي غانا، أنشئت محافل معنية بالغابات على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي تضم ممثلين من جميع القطاعات ذات الصلة بالغابات. وفي غرينادا، يتم إشراك عامة الناس أساساً في إطار آليات تتضمن لقاءات مع الجماعات المحلية؛ وإشراك المدارس والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الرئيسية؛ ووضع خطط وطنية لتوزيع النباتات من أجل زرعها في أيام بيئية محددة؛ وإعداد برامج تلفزيونية للترويج لأفضل الممارسات في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وفي اليابان، يهدف بث جلسات الاستماع على المواقع الشبكية وأثناء اجتماعات التشاور مع الخبراء إلى عرض وجهة نظر عامة الناس

أثناء عملية بلورة خطة أساسية بشأن الغابات والحراجة، وهي الخطة التي ستحدد التوجهات السياسية المتعلقة بالحفاظ على تعدد وظائف الغابات ولتحقيق هدف اتباع ممارسات مستدامة وسليمة لتنمية الغابات. وأنشأت ليبريا ونيكاراغوا لجنتين توجيهيتين وطنيتين تضمان العديد من أصحاب المصلحة.

تعزيز التعاون الدولي

٨٣ - أشار أكثر من ٩٠ في المائة (٤٨ من أصل ٥٣ دولة) من الدول التي قدّمت تقارير إلى أنها تشارك في برامج تعاون دولي في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وأوضحت جميع البلدان أنها تود تعزيز التعاون فيما بينها. وأفاد ٣١ بلدا بأنها تشارك في برامج تعاون بين الشمال والجنوب، بينما أفاد ٢١ بلدا بأنها تشارك في برامج تعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت أغلب مجالات التعاون الأخرى المذكورة متصلة بإنفاذ القانون ومنها إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها وخطة العمل المتصلة بالتجارة، وباتفاقات الشراكة الطوعية للاتحاد الأوروبي، وبالمبادرة المعنية بتغير المناخ/المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وبموارد الرزق والحد من الفقر. وأشار ٤٩ بلدا إلى أنها تنظر بعين التقدير إلى خدمات النظم البيئية التي توفرها الغابات، تليها خدمات التنوع البيولوجي؛ وبرامج مكافحة تدهور الغابات وإعادة تأهيلها (٤٦ بلدا بالنسبة للفئتين)؛ وبرامج رصد الغابات وتقييمها.

الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص

٨٤ - هناك توجه آخذ في الازدياد فيما يبدو، نحو الاستعانة بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وقد أبلغ ٨٠ في المائة من البلدان التي قدمت تقارير بأن لديها شكلا من أشكال آليات المشاركة لإشراك القطاع الخاص، وأشار ٧٥ في المائة من البلدان إلى أنها قد أقامت شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أو أنها قد عززتها لغرض النهوض بالإدارة المستدامة للغابات. وذكرت معظم الحكومات أنها تدرك مزايا الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأنها تؤيد مشاركة القطاع الخاص وتعمل على توفير بيئة مواتية تمكّن القطاع الخاص من التعاون مع القطاع العام في مجال إدارة الغابات وتجهيز الأخشاب وتسويقها. ويعتمد مدى هذه المشاركة على تقاسم الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ ومع ذلك وحتى في البلدان التي تكون فيها موارد الغابات ملكاً للحكومة فعادة ما تتم الاستعانة بكيانات من القطاع الخاص لإدارة الغابات.

٨٥ - وتتخذ هذه الشراكات أشكالا كثيرة ومتباينة، ومن بينها:

(أ) جماعات تضم العديد من أصحاب المصلحة واجتماعات موائد مستديرة بشأن الإدارة المستدامة للغابات على النحو الذي أشارت إليه نيبال، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة؛

(ب) في أستراليا، يشكل مجلس الغابات والمنتجات الخشبية هيئةً استشارية رفيعة المستوى معنية بقطاع الغابات لدى وزير الزراعة والمصائد السمكية والحراجة، وتمثل هذه الهيئة جهة اتصال بين الوزير وأصحاب المصلحة المعنيين بالغابات وقطاع المنتجات الخشبية؛

(ج) في كندا، تجني شركات خاصة معظم محصول الغابات؛ ولهذا تُعقد اجتماعات بين الحكومة وممثلي هذا القطاع يوميا لإدارة الأراضي التي يملكها القطاع العام؛

(د) شددت كل من البرتغال وفنلندا، حيث تملك كيانات من القطاع الخاص أغلبية الأراضي الحرجية، على الدور الحاسم للقطاع الخاص في تنفيذ برامج الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) أبلغت ليبريا عن التعاون مع جميع المؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عند اتخاذ القرارات على الصعيدين دون الوطني والوطني؛

(و) قامت حكومة بابوا غينيا الجديدة، بالتعاون مع القطاع الصناعي، بتنفيذ مشاريع مموَّلَة من الجهات المانحة لتشجيع قطع الخشب والاتجار به بشكل قانوني؛

(ز) تُنفَّذ برامج إعادة تأهيل الغابات المحميّة المتدهورة في غانا في إطار شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

العلوم والبحوث

٨٦ - أبلغ ما يناهز ٤٠ في المائة من الدول (٢١ من أصل ٥٣ دولة) أنها تخصص اعتمادات مالية للبحوث المتعلقة بالغابات؛ ومن أصل هذه البلدان، خصص ١٤ بلدا المزيد من الأموال لأغراض العلوم والبحوث بينما خفض ٦ بلدان هذه الاعتمادات. وأوضحت هذه البلدان أن المصدر الرئيسي للتمويل هو القطاع العام. وأفاد أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان بأن لديها معاهد تعمل على تطوير وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، وأبلغ ٦٠ في المائة من البلدان أن لديها برامج إرشاد خاصة لترويج استخدام الابتكارات العلمية والتكنولوجية موجَّهة إلى أصحاب الغابات والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وإلى أصحاب المصلحة الآخرين. وفيما يتعلق بتمويل العلوم والبحوث، أشارت سورينام وقبرص والولايات المتحدة، إلى أنها تجد صعوبة في تقديم بيانات دقيقة في هذا الشأن نظرا إلى أن القطاع الخاص و/أو المجتمعات المحلية هي التي تمول وتنفذ

العديد من الأنشطة والبرامج. وأفادت ليبريا ومدغشقر بأن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية هي التي تموّل معظم أنشطة البحث وهي التي تقوم بها.

توعية وتثقيف الجمهور

٨٧ - سلطت أغلبية البلدان الضوء على ضرورة توعية الجمهور بأهمية الغابات من أجل حشد الدعم للإدارة المستدامة للغابات ولإسهاماتها في مجالات مثل التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص للعمل، وتوفير الدخل، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الاستدامة البيئية. وقد ساعدت السنة الدولية للغابات، ٢٠١١، التي اختُتِمت أعمالها مؤخرا على تكثيف أنشطة التوعية، وعلى تشجيع الأنشطة الوطنية، وعلى توفير منبر عالمي لتبادل قصص النجاح في مجال الغابات. وأبلغت جميع الدول تقريبا (٥١ من أصل ٥٣ دولة) أنها نظمت مناسبات وأنشطة للاحتفال بتلك السنة الدولية. وأتاحت السنة الدولية للغابات فرصة لمشاركة المجتمع المدني ولتنظيم مناسبات مفتوحة للجميع ساعدت على إبراز أهمية الغابات في المناقشات العامة وفي الاعتبارات السياسية على المستوى الوطني (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر E/CN.18/2013/9).

خامسا - إسهام الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨٨ - اطّلع المنتدى، من خلال التقارير الوطنية المقدَّمة، على تقييم أساسي مباشر لإسهام الغابات والإدارة المستدامة للغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

٨٩ - وفي إطار الهدف ٧، المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية، يتضمن الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية مؤشرا رسميا متعلقا بالغابات (المؤشر ٧-١) بشأن نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات. ومع أن هذا المؤشر يوفر وصفا كميّا للغطاء الحرجي، فهو لا يتضمن تقييما للخدمات والوظائف البيئية الهامة الأخرى، ولا يعكس النطاق الكامل للفوائد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها الغابات.

٩٠ - ومن أجل تيسير إبلاغ البلدان عن إسهام الغابات في تحقيق هذه الأهداف، طلب المنتدى المعني بالغابات، أثناء دورته العاشرة، أن يتضمن نموذج الإبلاغ معلومات عن كيفية إسهام الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، وطلب أيضا أن يتضمن معلومات عن المؤشرات والبيانات المستخدَمة.

٩١ - وقدمت البلدان تحليلات مدعومة بأدلة عن القيمة المضافة والإسهامات الكبيرة للغابات وللإدارة المستدامة للغابات في القضاء على الفقر، وتحقيق الاستدامة والأهداف

الإنمائية الدولية الأعمّ. وكشفت الأمثلة التي قدمتها البلدان التي قدمت تقارير عن الإمكانات التي تتيحها الإدارة المستدامة للغابات وقطاع الحراجة في توفير فرص عمل وفي المساعدة على إيجاد حلول تشمل عدة قطاعات للتصدي للتحديات الناجمة عن الفقر، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالتعليم والصحة في المناطق الريفية. وورد أكبر عدد من الإجابات بشأن الهدف ٧ (٤٥ من أصل ٥٣ دولة)، يليه الهدف ١ (٣٣ دولة)، ثم الهدف ٨ (٢٨ دولة).

٩٢ - ولكن معدلات الإجابات كانت متفاوتة جدا، فعلى سبيل المثال، من أصل البلدان المتقدمة النمو الـ ١٦ التي قدمت تقارير، أجابت الأغلبية الساحقة عن الهدف ٧ فقط، وأجاب عدد ضئيل منها على الهدف ٨. وأجاب بلد واحد منها فقط عن الإسهام في تحقيق الهدف ١. وقدم بلَدان اثنان مذكرات تفسيرية (أستراليا وكندا) أوضحا فيها أن التزاماتهما بتحقيق هذه الأهداف مرتبطة بالأعمال المتصلة بالتعاون الإنمائي الدولي.

٩٣ - وفي المقابل كانت أعلى معدل إجابات قدمتها البلدان النامية متصلة بالهدف ١، أي حوالي ٩٠ في المائة (٣٣ من أصل ٣٨ بلدا ناميا).

٩٤ - وقد شددت عدة بلدان إلى عدم وجود مؤشرات وبيانات بشأن الغابات وموارد الرزق وغيرها من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للغابات.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٩٥ - أشار حوالي ٩٠ في المائة من البلدان النامية إلى كيفية إسهام الغابات والإدارة المستدامة للغابات في الحد من الفقر، حيث تساعد أضعف الفئات من السكان على تسيير شؤون أسرهم المعيشية. وكشفت التقارير عن أن علامات التقييم العليا (على سبيل المثال علامة ''هام'' و/أو ''حيوي'') مُنِحت إلى دور وإسهام الغابات والإدارة المستدامة للغابات في الحد من الفقر وتضمنت بيانات كمية تؤيد هذه المواقف، كما هو الشأن في الأمثلة التالية:

- أفادت النيجر بأن ٩٠ في المائة من الطاقة التي تستخدمها الأسر المعيشية في البلد متأتية من الحطب، بينما يعتمد ٦٤ في المائة من سكان نيبال على الحطب للطبخ.
- يعيش ما يناهز ٨٥ في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على الغابات في معيشتهم.
- يعيش ويعمل ٧٠ في المائة من النيجيريين في المناطق الريفية وهم يعتمدون على الغابات لكسب الرزق، بما في ذلك من الدخل الذي تدره فرص العمل في قطاع الغابات.

- أكثر من ٦٠ في المائة من العاملين في الغابات في سورينام ينحدرون من المجتمعات الحرجية، وهي الفئة السكانية الأقل ثراء في البلد.

٩٦ - وعموما، وصف العديد الغابات بأنها ''شبكات أمان'' لفقراء المناطق الريفية توفر احتياجاتهم من الحطب والعديد من المنتجات الحرجية غير الخشبية. وفي الماضي، كانت المنتجات الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك الحطب، تستخدَم لتلبية احتياجات فرادى الأسر المعيشية. غير أن معلومات حديثة كشفت عن ازدياد هذه المنتجات في السوق غير الرسمية، للحصول على إيرادات نقدية إضافية.

٩٧ - وتم التشديد أيضا على فرص العمل التي توفرها الغابات. واعتُبِرت فرص العمل في الحراجة والإسهام المباشر للغابات في تحقيق الأمن الغذائي حيوية بالنسبة لموارد رزق فقراء الأرياف. وتم التشديد أيضا على الطابع اللامركزي لقطاع الحراجة حيث تشكل الغابات بالنسبة للجماعات التي تعيش على مشارفها، أي في مناطق نائية في كثير من الأحيان، المصدر الممكن الوحيد للحصول على عمل ومأوى وعلى الأغذية والأدوية.

٩٨ - وتم التأكيد أيضا على الروابط الحاسمة الشاملة لعدة قطاعات بين استدامة الموارد الطبيعية والقضاء على الفقر والجوع. وتمت الإشادة بنظم الزراعة الحرجية التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية في غانا، والفلبين، ودولة فلسطين. وفي هذا الصدد أيضا، شددت سانت لوسيا، وغرينادا، وميانمار على الدور الحيوي للغابات في حماية الموارد المائية العالية الجودة، التي تشكل مصدرا أساسيا للاستخدام المترلي، بما في ذلك للطهي والشرب في المناطق الريفية. كما أشير إلى إمكانات الرعي التي توفرها الغابات. وأشير أيضا إلى الطرق ونظم الهياكل الأساسية الاجتماعية (مثل العيادات والمرافق الصحية، والمدارس) التي تدعمها الشركات العاملة في مجال الحراجة.

٩٩ - وأشارت معظم البلدان إلى المؤشرات الوطنية المستخدمة لتقييم إسهام الغابات في تحقيق الهدف ١؛ إلا أنها لم تقدم بيانات كمية بشأنها. وتتضمن أبرز المؤشرات التي أشارت لها البلدان ما يلي:

- نسبة الأسر المعيشية التي تعتمد موارد رزقها ومواردها الاقتصادية على السلع والخدمات الحرجية
- نسبة الأسر المعيشية التي تعتمد على الفحم و/أو الحطب كمصدر للطاقة
- فرص العمل التي توفرها المشاريع المعتمدة على الغابات
- دخل الأسر والجماعات المحلية من المنتجات الحرجية غير الخشبية

- الهياكل الأساسية (العيادات والمدارس والجسور والطرق المحلية) التي تمولها الشركات العاملة في مجال الحراجة في المناطق النائية
- نظم الزراعة الحرجية، بما في ذلك التقنيات التي تستخدمها الشعوب الأصلية، التي تعتمدها الجماعات المحلية في الإدارة الحرجية

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١٠٠ - ذكرت أكثر من ٥٠ في المائة من البلدان النامية أن الغابات والإدارة المستدامة لها تسهمان في تحقيق الهدف ٢، وبينت الروابط المشتركة بين الموارد الطبيعية، والعمالة، والهياكل الأساسية، والتعليم. وعلى سبيل المثال:

(أ) أبلغت كل من أفغانستان، وبابوا غينيا الجديدة، وغرينادا، وغيانا، ومدغشقر عن الكيفية التي سمحت بها فرص العمل في الغابات بتقديم مقابل مادي للوالدين لتغطية احتياجات رعاية الأطفال والتعليم؛

(ب) أكدت سورينام، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ونيجيريا على المساهمات المقدمة برعاية الشركات العاملة في مجال الغابات، وذلك في الهياكل الأساسية من قبيل الطرق والمدارس؛

(ج) أفيد بأن المؤسسات الحرجية في الهند، تؤدي دورا هاما في تعزيز التعليم الابتدائي والتعليم غير الرسمي في المناطق النائية في الغابات حيث لا يتاح الوصول إلى التعليم بشكل كاف؛

(د) أقرت ليبريا اتفاقات تعاقدية مبرمة مع المستثمرين في القطاع الحرجي لضمان توفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، للمجتمعات المحلية التي تقطن في الغابات بالقرب من مواقع العمليات. وأفادت سورينام بوجود ترتيبات مماثلة، حيث يشترط على شركات الأخشاب بناء مدارس، والتبرع بتقديم مواد مدرسية ومرافق للنقل لأطفال المجتمعات المحلية التي تقطن في الغابات؛

(هـ) يمَّول ''صندوق تنمية القرى'' في النيجر من الإيرادات المتأتية من الغابات، وتتولى المجتمعات المحلية إدارته. وتستخدم أفرقة الإدارة المحلية المعنية بالغابات هذه الأموال لبناء وصيانة المدارس، وشراء اللوازم للطلاب؛

(و) أبرز تقريرا دولة فلسطين وسانت لوسيا دور الغابات باعتبارها مدارس خضراء. وفي حالة سانت لوسيا، جرت الإفادة بأن دور السياحة الإيكولوجية لم يقتصر على

المساعدة في تقديم الدعم فحسب إلى الأنشطة التعليمية ولكن أيضا لتحقيق دفعة كبيرة للعمالة الريفية والاقتصاد المحلي.

١٠١ - وتشمل المؤشرات الأكثر شيوعا لهذا الهدف ما يلي:

- عدد الأطفال في الأسر التي تعتمد على الغابات
- عدد الأطفال في مستوى التعليم الابتدائي الذين يعمل أحد والديهم في قطاع الغابات
- زيادة الهياكل الأساسية (المدارس والجسور والطرق) التي تقيمها الشركات العاملة في مجال الغابات في المناطق النائية

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٠٢ - تناولت هذا الهدف في تقاريرها قرابة ٧٠ في المائة من البلدان النامية (٢٦ من أصل ٣٨ بلدا) وكان هناك اعتراف كبير بدور المساواة في فرص التوظيف والتدريب لدى قطاع الغابات باعتبارها أحد سبل تمكين المرأة. وقد أدت السياسات المتعلقة بالغابات أيضا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الغابات وعمليات اتخاذ القرار. ففي نيبال، على سبيل المثال، تتطلب المبادئ التوجيهية لتنفيذ الحراجة المجتمعية مشاركة المرأة بنسبة ٥٠ في المائة في هيئات اتخاذ القرار.

١٠٣ - وهناك أمثلة كثيرة عن دور المرأة في الأنشطة المتصلة بالغابات، التي غالبا ما تكون المصدر الوحيد للدخل للأسر في المناطق النائية، وتشمل هذه الأمثلة ما يلي:

- تضطلع المرأة في أفغانستان بالأنشطة المرتبطة بالتشجير والمشاتل في الغابات
- تشارك المرأة في غانا في تجميع وجمع جوز الشيَّه
- تعتمد أنشطة السياحة الإيكولوجية في سانت لوسيا، والزراعة الحرجية في بابوا غينيا الجديدة وجني المنتجات الحرجية غير الخشبية في الهند على المرأة

١٠٤ - وتتزايد ببطء شعبية الحراجة الأسرية في إدرار الإيرادات النقدية في المناطق الريفية في بابوا غينيا الجديدة، والنساء شريكات نشطات في هذا المجال. وبالنسبة لممارسات الحراجة الأسرية، التي تتبوأ فيها المرأة موقع الصدارة، يجري إحلال محاصيل الغابات محل المحاصيل الزراعية من أجل استعادة خصوبة التربة وتقديم الحماية من تفشي الأمراض والآفات. ولا يزال هناك نقص في الاعتراف بدور المرأة في قطاع الغابات ومساهمتها في التخفيف من

حدة الفقر. وفي الوقت نفسه، ففي الحالات التي تكون فيها ندرة في الموارد الحرجية، تؤدي المرأة دورا حيويا في صون وتحسين مستويات المعيشة في الأسر المعيشية الريفية.

١٠٥ - وقد شملت المؤشرات الوطنية الأكثر شيوعا التي أدرجتها البلدان ما يلي:

- نسبة النساء اللاتي يعتمدن على منتجات الغابات لكسب الرزق
- نسبة النساء العاملات في قطاع الغابات
- عدد النساء الحاصلات على درجات تعليمية في قطاع الغابات
- متوسط أجور النساء في قطاع الغابات مقارنة بأجور الرجال

الأهداف ٤ و ٥ و ٦: تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

١٠٦ - تناول نحو ٤٠ في المائة من البلدان النامية في تقاريرها الأهداف ٤ و ٥ و ٦. وكانت المعلومات المقدمة حول تلك الأهداف متشابهة، وفي بعض الحالات متداخلة.

١٠٧ - وشددت عدة بلدان على مساهمة الغابات، لا سيما من المنتجات الحرجية غير الخشبية، من قبيل الفواكه والتوت ولحوم حيوانات الأدغال بوصفها مصادر للبروتين وعوامل رئيسية للنظام الغذائي الصحي والمتوازن. وأفادت بابوا غينيا الجديدة وغانا والنيجر بأنه بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية التي تقطن في الغابات وتعتمد عليها، تشكل الغابات المصدر الرئيسي للتداوي. وتُستخدم الأعشاب والنباتات الطبية التقليدية المأخوذة من الغابات بانتظام للمساعدة في تحسين صحة الأمهات ولخفض وفيات الأطفال.

١٠٨ - ويستخدم قرابة ٢٨ مليون شخص في جنوب أفريقيا النباتات الطبية، وتأتي ما يزيد عن ٦٥ في المائة من النباتات الطبية الموجودة بالأسواق الحضرية مباشرة من أنواع النباتات الموجودة بالغابات أو في أحراش السافانا. وعلاوة على ذلك، ووفقا للبلدان المبلِّغة، تشتمل حوالي ثلث المواد الطبية النباتية على لحاء الأشجار. وتعتمد الإنجازات البحثية الحديثة بشأن عقاقير علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الرئيسية الأخرى بشكل كبير على الموارد الجينية الحرجية.

١٠٩ - وتتصل الأمثلة التالية بالأهداف ٤ و ٥ و ٦:

(أ) في سانت لوسيا وغرينادا، كان لدور الغابات في توفير مياه الشرب المأمونة العالية الجودة تأثير كبير في الحد من الأمراض المتصلة بالمياه، ومن ثمَّ فقد أسهم في تقليل وفيات الأطفال وتحسين الصحة العامة في المجتمعات الريفية؛

(ب) أكدت غيانا ونيجيريا على الدور الذي تضطلع به الهياكل الأساسية التي تدعمها الشركات العاملة في مجال الغابات، من قبيل المرافق الطبية والطرق، التي أدت إلى تيسير الوصول إلى الرعاية الصحية.

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

١١٠ - تناولت الهدف ٧ في تقاريرها أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان النامية والمتقدمة النمو (٤٤ من أصل ٥٣ بلدا). وكان هذا الهدف هو أكثر الأهداف إبلاغا عنها، حيث سلَّط الضوء على الدور الأساسي للغابات والدور المنظِّم الذي تؤديه في دورات الكربون والمياه العالمية، وعلى وظيفتها في توفير الحماية لموائل الأنواع المهددة بالانقراض. وقدم العديد من البلدان أيضا تفاصيل بشأن برامج التشجير وخطط حماية الغابات لديها، حيث توفر الإدارة المستدامة للغابات الإطار المؤسسي وتقدم الممارسات المتعلقة بتوفير خدمات النظم الإيكولوجية من الغابات.

١١١ - وفيما يلي أمثلة على أنشطة تتعلق بالهدف ٧:

(أ) أشارت البرتغال والنمسا إلى جميع الركائز الثلاث للإدارة المستدامة للغابات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، والعلاقات المتبادلة فيما بينها، وأهميتها المتساوية، ومساهماتها المباشرة التي لا تحصى في توفير الأمن البشري والاقتصادي والبيئي؛

(ب) أوردت كل من بنغلاديش وجامايكا ونيبال وصفا للجهود الجارية الرامية إلى زيادة مساحات الغابات الحالية لديها؛

(ج) شددت البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على دور الإدارة المستدامة للغابات في الحد من الضغط الناجم عن قطع الأشجار غير المشروع وجمع الحطب، والرعي الجائر، وحالات الجفاف، وتحويل الغابات المفتوحة إلى زراعات أرضية جافة هامشية وعوامل أخرى. وأوردت التقارير أن الإدارة المستدامة للغابات كانت فعالة في عكس اتجاه تدهور الغابات في المناطق التي جرى تنفيذها فيها من خلال الإدارة المجتمعية للغابات؛

(د) وجرى التأكيد على وظائف حماية الغابات، لا سيما من جانب الجزر الصغيرة والبلدان التي ترتفع فيها النسبة المئوية للغابات الجبلية.

١١٢ - ومن أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧، استفادت البلدان من حصر للغابات على الصعيد الوطني ومجموعات دولية ووطنية من المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات. وأفادت معظم البلدان بأنها تستخدم مؤشرات موارد الغابات (المساحة والحجم)، ومهام الحماية التي تقوم بها. وأشارت بعض الدول الأعضاء في عملية مونتريال

(على سبيل المثال أستراليا، واليابان) والدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا (على سبيل المثال إيطاليا، والبرتغال، والنرويج) إلى أنها تستخدم مجموعات المؤشرات والمعايير المتفق عليها ضمن هاتين العمليتين. ووردت إشارات إلى الغابات بوصفها بالوعات للكربون وإلى تدابير محددة ضمن الإدارة المستدامة للغابات تسمح بحجز قدر أكبر من أطنان ثاني أكسيد الكربون في السنة. وتشمل المؤشرات الأكثر شيوعا في ذكرها ما يلي:

- النسبة المئوية للغطاء الحرجي
- مساحة الغابات المشمولة بالإدارة المستدامة للغابات
- تخزين الكربون في الغابات وحجزه من خلال منتجات الأخشاب المقطوعة
- جودة إمدادات المياه العذبة من المناطق الحرجية
- أنواع الغابات المهددة بالانقراض والمناطق المحمية ذات الصلة
- مناطق الغابات المشمولة بالإدارة من أجل وظائف الحماية

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

١١٣ - تناولت الهدف ٨ في تقاريرها أكثر من ٥٠ في المائة (٢٨ بلدا) من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأبلغ العديد من البلدان عن حالة توقيعها على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، وقدمت وصفا للمشاريع المتصلة بالغابات لديها، والأنشطة التي تُنفذ مع الجهات المانحة الدولية والوكالات الدولية (بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والوكالة الفنلندية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني)، وشملت الأمثلة الإضافية على ذلك ما يلي:

(أ) أكدت سورينام وغيانا على دور الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغابات؛

(ب) أفادت البرتغال وغانا بشأن مساهمات قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) شددت سانت لوسيا وغرينادا على أهمية زيادة توجيه الاهتمام الدولي إلى الغابات والاستراتيجيات والبرامج الجديدة التي يجري تطويرها حاليا ضمن أطر الهيئات الدولية المختلفة. فعلى سبيل المثال تقوم غرينادا بتنفيذ أنشطة الإدارة المستدامة للغابات

بشكل يتسق مع عناصر برامج عمل مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة، وهي بالتالي تساهم في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛

(د) أكدت الهند على الطابع الشامل لعدة قطاعات للإدارة المستدامة للغابات واتساع نطاق تكاملها داخل برامج التنمية، وهو ما يمكن استخدامه في إقامة شراكات عالمية في إطار تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات؛

(هـ) أكدت بابوا غينيا الجديدة على زيادة دور الغابات والإدارة المستدامة لها في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني وفي تحسين الحوكمة وتحقيق الترابط في الأسواق ضمن النظم الاقتصادية المشمولة بالعولمة.

سادسا – الاستنتاجات

١١٤ – قدمت البلدان معلومات قيمة بشأن كيفية تنفيذها للسياسات والتدابير الواردة في الصك المتعلق بالغابات، وإلى أي مدى كان ذلك. ومن الجدير بالذكر أن العدد الإجمالي للتقارير الوطنية الواردة للدورة الحالية يفوق ثلاثة أمثال ما كان عليه في الدورتين السابقتين.

١١٥ – ويراعى العديد من أحكام وتدابير الصك عند تصميم وتنفيذ السياسات والحوارات الوطنية المتعلقة بالغابات. وقد مكنت المعلومات المقدمة من إجراء تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات.

١١٦ – وكانت الزيادة في الغطاء الحرجي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، بنسبة ٠,٣ في المائة، وذلك في ٥٥ دولة من الدول التي قدمت تقارير، بما يشير إلى حدوث تقدم في عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي (الهدف ١ من الأهداف العالمية بشأن الغابات) بيد أن هذا الاتجاه لا يعكس الصورة العالمية. ذلك أن بعض البلدان التي قدمت تقارير لم تحقق زيادة في الغطاء الحرجي لديها.

١١٧ – وأبلغت البلدان عن اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يتعلق بالهدف ٢ من الأهداف العالمية بشأن الغابات. وأظهرت التقارير تزايد الاهتمام الذي يولى للمنافع الاجتماعية والبيئية التي توفرها الغابات. وقد بينت الأمثلة التي قدمتها البلدان بشكل واضح المساهمة المباشرة للغابات في مكافحة الجوع والحد من الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل أحد التحديات في هذا الصدد في الافتقار إلى البيانات الاجتماعية – الاقتصادية المتعلقة بالغابات؛ وهناك فجوة واضحة في المعلومات عن الاتجاهات الديمغرافية المرتبطة بالسكان في المناطق الحرجية، فضلا عن الفوائد التي تعود على سبل العيش القائمة على الغابات وما يتصل بها من أبعاد اجتماعية. وفي حين لوحظ دور آليات المدفوعات مقابل خدمات النظم

الإيكولوجية، فإنه لا تتوفر بيانات متسقة بهذا الشأن، لا سيما على الصعيد الوطني. وبما أن تقييم النطاق الكامل لمساهمات الغابات لا يرقى إلى قيمته الحقيقية، فإنه يصعب قياس المنافع الاجتماعية – الاقتصادية؛ وهناك تقليل كبير من دور الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا.

١١٨ – وقد أحرز تقدم أيضا تجاه الهدف ٣ من الأهداف العالمية بشأن الغابات، مع وجود مؤشرات تدل على أن مساحة الغابات المشمولة بالحماية في تزايد مطرد. وهناك تزايد سريع أيضا في مساحة الغابات المعتمدة. إلا أنه بينما تتزايد جهود الحفظ، فإن مساحة الغابات البكر آخذة في الانخفاض.

١١٩ – ومن الصعب تقييم الاتجاهات السائدة في المساعدة الإنمائية الرسمية للإدارة المستدامة للغابات استنادا إلى المعلومات المقدمة. إلا أن البيانات المقدمة في ''دراسة تمويل الغابات لعام ٢٠١٢'' التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية المعنية بالغابات، قد أشارت إلى حدوث زيادة كبيرة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المرتبطة بالهدف ٤ من الأهداف العالمية بشأن الغابات. ونظرا لأن معظم تمويل الغابات يأتي من مصادر حكومية، فإن التخفيضات الحالية في الميزانية الحالية (في جميع القطاعات) والأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل تحديات رئيسية في تعبئة الأموال من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

١٢٠ – وتقدم المعلومات التي أفادت بها البلدان بشأن الغابات والأهداف الإنمائية للألفية المزيد من الأدلة على أن الغابات والإدارة المستدامة لها تسهم إسهامات كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفادت البلدان بشأن أدوات ومؤشرات التقييم التي سوف توفر أساسا مفيدا لدورة الإبلاغ القادمة في عام ٢٠١٥، عندما يتولى المنتدى تقييم الترتيبات الدولية للغابات.

سابعا – التوصيات

١٢١ – في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الصك المتعلق بالغابات وزيادة الوعي بالصك والاهتمام به وزيادة أهميته في السياسات والبرامج الوطنية المعنية بالغابات والتعاون الدولي، قد يرغب المنتدى في القيام بما يلي:

(أ) يطلب إلى أمانة المنتدى عقد اجتماع لفريق خبراء تقني فيما بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تخطيط منهجية الإبلاغ للدورة الحادية عشرة

للمنتدى، في عام ٢٠١٥، بشأن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات والاستفادة من العملية التيسيرية من أجل التركيز على هذه المسألة؛

(ب) يواصل تشجيع الدول والمنظمات أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجموعات الرئيسية، كي تبدأ وتدعم أنشطة لبناء القدرات، على مختلف المستويات، من أجل تنفيذ الصك المتعلق بالغابات ورصده والإبلاغ عنه؛

(ج) يواصل تشجيع البلدان على تعزيز التنسيق بين القطاعات والتعاون فيما بين الوزارات، استنادا إلى الآليات القائمة، حسب الاقتضاء، للنهوض بتنفيذ الصك المتعلق بالغابات؛

(د) يدعو منظمة الأغذية والزراعة وأمانة المنتدى إلى مواصلة أنشطتهما التعاونية المتعلقة بتنفيذ الصك المتعلق بالغابات؛ ومساعدة البلدان في الإبلاغ عن التقدم المحرز؛ ويرحب بالمبادرات الرامية إلى التنفيذ التجريبي للصك المتعلق بالغابات؛

(هـ) يطلب إلى أمانة المنتدى تنظيم حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات من أجل دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد التقارير الطوعية للدورة الحادية عشرة للمنتدى ويدعو البلدان المانحة إلى دعم هذه الأنشطة؛

(و) يطلب إلى أمانة المنتدى أن تقوم، بالاشتراك مع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بمواصلة تيسير وتحفيز زيادة إدماج أحكام الصك المتعلق بالغابات والأهداف العالمية بشأن الغابات في برامج عملها بشأن آليات التمويل والمنظمات والمبادرات المتعلقة بالغابات؛

(ز) يطلب تقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من جانب جميع البلدان لدعم الجهود التي تبذلها أمانة المنتدى في إعداد التقارير التحليلية الموحدة وغيرها من المواد الأساسية التي طلبها المنتدى للدورة الحادية عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٥.